الأمم المتحدة

A/C.2/63/L.56

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 November 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

مشروع قرار مقدم من مقرر اللجنة، السيد أوسان العود (اليمن)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.11

دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٢/١٩٣ و ٥٢/١٩٤ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٨/٢٢١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦١/٢١٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تسلم بضرورة توافر إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وبخاصة للفقراء، بما في ذلك إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر،

وإذ تسلم أيضا بأن التمويل البالغ الصغر، ولا سيما برامج الائتمانات البالغة الصغر، قد نجح في إيجاد فرص للعمل الحر المنتج وثبت أنه أداة فعالة في التغلب على الفقر ومساعدة الفقراء في الحد من تعرضهم للأزمات وزيادة مشاركتهم، وبخاصة مشاركة المرأة، في صلب العمليات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية للمجتمع، وإذ تضع في اعتبارها بأن التمويل البالغ الصغر، ولا سيما الائتمانات البالغة الصغر، قد أفاد المرأة بصفة خاصة وأدى إلى تمكينها،

011208 011208 08-62299 (A)

وإذ تسلم كذلك بأن غالبية الفقراء في العالم ما زالوا يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية وأنه يوجد طلب كبير على الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر على نطاق العالم،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية توافر إمكانية الحصول على أدوات وخدمات التمويل البالغ الصغر، من قبيل الائتمان والادخار والتأمين والتحويلات النقدية والمنتجات والخدمات المالية الأخرى للفقراء،

وإذ تسلم بأن القطاعات المالية الجامعة يمكن أن تتيح للفقراء خدمات ومنتجات مالية مناسبة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة بهدف تشجيع إقامة هذه القطاعات لتلبية احتياجات وطلبات الفقراء، **وإذ تلاحظ أيضا** التوصيات التي قدمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والتي تتناول مسائل رئيسية بشأن إقامة قطاعات مالية جامعة،

وإذ تلاحظ الفعاليات التي نظمت لدعم القطاعات المالية الجامعة، بما في ذلك عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالائتمانات البالغة الصغر في هاليفاكس، كندا، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

وإذ ترحب بالجهود المبذولة في ميدان حقوق الملكية، وإذ تلاحظ بأن تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات، بما في ذلك وضع آليات تنظيمية شفافة ووجود أسواق تنافسية، تعزز تعبئة الموارد وإمكانية حصول الفقراء على التمويل،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما تساهم به المكافآت والجوائز في زيادة تسليط الأضواء على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات البالغة الصغر، وزيادة الوعي بدوره في القضاء على الفقر، ولا سيما منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر[(١)]؛

٢ - **ترحب** بالاحتفال الناجح بالسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر في عام ٢٠٠٥، الذي أتاح فرصة خاصة لإذكاء الوعي وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر؛

---

(١) A/63/159.

٣ - **تسلم** بأن إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر بوسعها أن تسهم في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢]، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٤ - **تُبرز** الحاجة إلى زيادة إمكانية الحصول في البلدان النامية، ولا سيما من طرف صغار المزارعين، على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات البالغة الصغر، وهو ما من شأنه الإسهام في رفع الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية؛

٥ - **تبرز أيضا** أهمية تعزيز القطاعات المالية المحلية كمصدر من مصادر رأس المال عن طريق جعلها قطاعات جامعة، وبالتالي زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية؛

٦ - **تسلم** بأن التمويل البالغ الصغر شهد نموا هائلا في عدد المستفيدين وتنوع الخدمات المالية المقدمة وبأنه، إلى جانب الزيادة في عدد المستفيدين وكذلك في المنتجات والخدمات المقدمة، حصلت زيادة كبيرة أيضا في عدد الجهات المقدمة للتمويل البالغ الصغر من القطاعين العام والخاص، التي يجمعها قاسم مشترك هو تقديم الخدمات المالية للفقراء والمحرومين من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية، وكذلك أصحاب المشاريع الصغرى الذين لا يحصلون عادة على خدمات المؤسسات المالية التقليدية أو لا يحصلون على خدمات كافية منها؛

٧ - **تلاحظ** أنه، على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك نقص في البيانات الإحصائية ذات الصلة المتعلقة بالقطاعات المالية الجامعة، ولا سيما برامج الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر، وبخاصة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة، إلى دعم البلدان النامية في جمع وحفظ البيانات والمعلومات الإحصائية الضرورية المتعلقة بهذه المسألة، وتحديدا ما يتعلق بتعريف وقياس إمكانية الحصول على الخدمات والمنتجات المالية على المستوى القطري وقياس نوع تلك الخدمات والمنتجات وجودتها واستخدامها على مر الزمن؛

٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين تعزيز دور أدوات التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات البالغة الصغر، إلى أقصى حد من أجل القضاء على الفقر وعلى وجه الخصوص تمكين المرأة وسكان الأرياف، وكفالة نشر أفضل الممارسات في قطاع التمويل البالغ الصغر على نطاق واسع؛

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

٩ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم دعم مالي وتقني منسق للجهود التي تبذلها البلدان النامية في بناء القدرات المتعلقة بمؤسسات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر لتوسيع نطاق منتجاتها وخدماتها، بوسائل منها تحسين سياساتها وإطارها التنظيمي؛

١٠ - **تدعو أيضا** الدول الأعضاء إلى النظر في اتخاذ سياسات لكي تيسر توسيع مؤسسات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر للاستجابة للطلب الشديد غير الملبى لدى الفقراء على الخدمات المالية، بما في ذلك تحديد وإنشاء آليات لزيادة إمكانية الحصول بشكل مستدام على الخدمات المالية، وتذليل العقبات المؤسسية والتنظيمية، والتشجيع على محو الأمية المالية، وتوفير حوافز لمؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تستوفي المعايير الوطنية لتقديم هذه الخدمات المالية السليمة للفقراء؛

١١- **تشجع** الدول الأعضاء على اعتماد أطر تنظيمية مالية متماسكة، بطرق منها التشاور مع الجهات المقدمة للتمويل البالغ الصغر، وهي أطر يمكن أن توفر حماية فعالة لاستقرار نظمها المالية الوطنية وزيادة إمكانية حصول الفقراء وأصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة على الخدمات المالية، وكذلك على حماية المستهلكين، ولا سيما الفقراء. وفي هذا الصدد، تدعو الشركاء في التنمية إلى دعم جهود البلدان النامية لدعم برامج تنمية الأعمال الحرة، لفائدة جهات منها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

١٢- **تسلم** بأن الأزمة المالية الراهنة يمكن أن تؤثر سلبا على التدفقات المالية إلى مؤسسات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر، وكذلك على الخدمات التي تقدمها إلى الفقراء وتؤكد على ضرورة حماية هذه الأدوات، حسب الاقتضاء، من أي نقص محتمل في الائتمانات؛

١٣- **تقرر** تكريس جلسة عامة واحدة في دورتها الخامسة والستين للنظر في نتائج السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر ومتابعتها، وذلك بهدف توسيع وتعميق المناقشة حول الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر والقطاعات المالية الجامعة؛

١٤ - **تطلب** من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''.